مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2024 المجلد: 07 العدد: 01 ص.ص: 319-332

قراءة سوسيولوجية في العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

A sociological reading of permanent membership in the United Nations Security Council

سعيد زيوش [1]*، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، said.ziouche@cu-barika.dz

الطاهر بومدفع[2]، جامعة المدية، الجزائر، boumedfa_tahar@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 03-01-2024 تاريخ قبول المقال: 24-02-2024

الملخص:

إن مشكلة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تتبع بأنه " ناد " مصغر وحصري وسلطاته غير مقيدة، مع عدم وجود التمثيل الدولي الحقيقي وسلطة حق النقض هي هيمنة الأعضاء الدائمون، والهدف الرئيسي من الدراسة هو التحقيق في النظرة العامة على العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفحص الاتجاه المقلق لهذه الهيمنة ومشكلة التوسع، المنهجية هي في الأساس وصفية تحليلية، توظف الورقة نظرية سياسة القوة كأداة للتحليل. وأحد النتائج الرئيسية هي أن هناك هيمنة عالمية للأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، وهؤلاء يمنعون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تسعى إلى التوسع أو تتنافس على مقعد دائم، من خلال حق الفيتو، توصي هذه الورقة بتوسيع تمثيل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حيث تشمل افريقيا والدول الأخرى للتمثيل العادل في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: التوسع، الهيمنة، العضوية الدائمة، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، حق النقض.

Abstract:

The problem with the UN Security Council is that it is a miniature, exclusive 'club' with unfettered powers, with no real international representation and veto power dominated by permanent members. The main objective of the study is to investigate the general outlook on permanent membership in the UN Security Council. For the United Nations, examining the disturbing trend of this hegemony and the problem of expansion, the methodology is essentially descriptive-analytical, the paper employs the theory of power politics as a tool of analysis. One of the main findings is that there is a global dominance of permanent members of the Security Council. These prevent UN member states seeking expansion or competing for a permanent seat through veto power. This paper recommends expanding the representation

* سعيد زيوش.

of the UN Security Council to include Africa and other countries. The other for fair representation in the United Nations Security Council.

Keywords: expansion, hegemony, permanent membership, Security Council, United Nations, veto power.

مقدمة:

الورقة التي بين أيدينا هي عن العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والحاجة إلى التوسيع. والاتجاه المقلق لمجلس الأمن هو الهيمنة، تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر عقد في سان فرانسيسكو في يونيو 1945، بقيادة أربع دول: بريطانيا والصين والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. بعد مفاوضات شرسة، وافقت 50 دولة على الميثاق الذي يبدأ عندما دخل الميثاق حيز التنفيذ في 24 أكتوبر من ذلك العام، كانت الحرب العالمية قد انتهت للتو[1]، وكان جزء كبير من افريقيا وآسيا لا يزال تحكمه القوى الاستعمارية، يمكن للأمم المتحدة، بالنسبة للبعض، أن تخدم المصلحة الوطنية الضيقة لبلدانها الأعضاء البالغ عددها 193 بلدا، ويمكن أن تقف هذه الأولويات الضيقة في طريق الوفاء بالتعهدين الأولين من الميثاق: إنهاء "ويلات الحرب" واستعادة "الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية" .[2]

من حيث المبدأ تتمتع الدول الصغيرة أو الكبيرة، الغنية والفقيرة، بصوت متساو في الجمعية العامة حيث يحصل كل بلد على صوت واحد، لكن القوة الحقيقية تكمن في مكان آخر، ومجلس الأمن المؤلف من 15 عضوا هو إلى حد بعيد أقوى ذراع للأمم المتحدة، يمكنها فرض عقوبات، كما فعلت ضد إيران بسبب برنامجها النووي، والسماح بالتدخل العسكري كما فعلت ضد ليبيا في عام 2011 .[3]

وفقا لـ " فيصل خولي " هذا هو الجزء الأكثر مفارقة تاريخية في المنظمة، أعضاؤها الخمسة الدائمون هم المنتصرون في الحرب العالمية الثانية: الولايات المتحدة وبريطانيا والصين وفرنسا وروسيا. وينتخب الأعضاء ال 10 الآخرون لمدة سنتين، مع وضع الترشح جانبا لمناطق مختلفة من العالم، وقد أحبطت الجهود الرامية إلى توسيع الأعضاء الدائمين في المجلس لتشمل القوى التي ظهرت منذ عام 1945 مثل الهند واليابان وألمانيا مقابل كل دولة تتنافس على الترشح، يسعى المنافسون إلى منعه منذ إنشائها، أي عضو من الخمسة الدائمين له الحق في النقض (الفيتو) ضد أي إجراء، وكل منهم يستخدم هذه السلطة بانتظام لحماية نفسه أو حلفائه، في عام 1990 استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد قرارات المجلس 16 مرة، بما في ذلك ثماني مرات بشأن سوريا، ومع ذلك ومن الناحية

[1] محمد عزيز شكري، الأمم المتحدة لماذا ؟.. وإلى أين ؟، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2007، ص 33.

[2] فؤاد البطاينة، الأمم المتحدة: منظمة تبقى ونظام يرحل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2003، ص 43.

[3] محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص 36.

النظرية يسمح الميثاق للجمعية العامة بالتصرف، إذا كان السلم والأمن الدوليان مهددين بسبب حق النقض لكن في الواقع نادرا ما يتم ذلك.[1]

إن مهمة مجلس الأمن هي صون السلم الدولي، وقد قيدت قدرتها على القيام بذلك بشدة في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانقسام المرير بين روسيا (كممثل للمعسكر الشرقي سابقا) والغرب، لقد كان المجلس عاجزا في مواجهة الصراعات الكبرى، لا سيما تلك التي للأعضاء الدائمين مصلحة فيها. ومن ثم تميل هذه الورقة إلى بلورة مجموعة من الأسئلة:

- لماذا مجلس الأمن مقيد؟
- لماذا الهيمنة الدائمة للمجلس؟
- ألا توجد حاجة للتوسع؟

منذ عملها كانت هناك العديد من الدعوات لإصلاح الأمم المتحدة، ولكن القليل من الاتفاق الدولي حول كيفية القيام بذلك، حيث يريد البعض أن تلعب الأمم المتحدة دورا أكبر أو أكثر فعالية في الشؤون العالمية، بينما يريد آخرون استبدال أدوارها بالعمل الإنساني، كما كانت هناك دعوات عديدة لزيادة عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لطريقة مختلفة لانتخاب أمين عام الأمم المتحدة، ومن أجل جمعية برلمانية للأمم المتحدة .[2]

المبحث الأول: لمحة عامة عن الأمم المتحدة:

المطلب الاول:

أصبح تشكيل الأمم المتحدة ضروريا، بسبب فشل عصبة الأمم وما نتج عن ذلك من وقوع الحرب العالمية الثانية. ظهرت الأمم المتحدة التي كان يشار إليها رسميا باسم منظمة الأمم المتحدة للأمم المتحدة، إلى حيز الوجود في مؤتمر سان فرانسيسكو لعام 1945، بتسهيل من قوات الحلفاء، وكان مؤتمر سان فرانسيسكو متابعة لمؤتمر" دومبرتون أوكس" لعام 1944 بما في ذلك ممثلو الأربعة الكبار (الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي والصين)، والتي وضعت الأساس لهياكل الأمم المتحدة [3]. في مؤتمر سان فرانسيسكو هذا تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة وكذلك قوانين محكمة العدل الدولية الجديدة، مع توقيع جميع الممثلين في المؤتمر على الميثاق في 26 يونيو 1945 الذي جاء

[1] معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، دار التنوير، القاهرة، 2022، ص 35.

[2] سهيل الفتلاوي، الأمم المتحدة (أهداف الأمم المتحدة ومبادئها) – الجزء الأول، سلسلة موسوعة المنظمات الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 22.

[3] ليندا ميلفرن، الأمم المتحدة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2006، ص 44.

إلى حيز الوجود في أكتوبر 1945.[1] وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة شكلت بأهداف وغايات، فقد تجاوزت منذ ذلك الحين دورها التقليدي المتمثل في منع الحرب، وصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك تقديم العون للبلدان التي هزمت في الحرب، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عجز عصبة الأمم عن ضمان السلم والأمن الدوليين. وخلال سنواتها الأولى، كان تركيز الأمم المتحدة على الأمن، غير أن هذا الاهتمام لم يهدأ بل انضمت إليه اهتمامات اجتماعية واقتصادية وبيئية وغيرها من الاهتمامات الأمنية غير العسكرية.[2]

المطلب الثاني:

إن الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الأكثر شمولا، ولديها عضوية عالمية مفتوحة لجميع دول العالم ذات السيادة، المستعدة لتشاطر أفكارها والتقيد بالميثاق المنشئ لها لدى الأمم المتحدة أجهزة تشمل مجلس الأمن (مع خمسة أعضاء دائمين – الصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وعشرة أعضاء غير دائمين ينتخبون لمدة سنوات). الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة. ويتمتع كل عضو من الأعضاء الخمسة الدائمين بحق النقض، وهذا يعني أنه إذا عارض أي من الأعضاء الخمسة مسألة يجري التصويت عليها، فإن المسألة تسقط حتى لو أيدها جميع الأعضاء الآخرين [3]. ومع ذلك فإن الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة قد جذبت انتقادات علمية، ومن الدول الأعضاء بما في ذلك دستور أجهزتها. ومما لا جدال فيه أنه حكم عليه بأنه سجل بعض الإنجازات الملحوظة، ولكنه تعرض أيضا للانتقاد لأنه غير ديمقراطي وتهيمن عليه البلدان القوية التي تحتل مركز العضوية الدائمة في مجلس الأمن، مع ممارسة حق النقض. تم منح مجلس الأمن وخاصة الأعضاء الخمسة الدائمين صلاحيات ومسؤولية خاصة، وفي الوقت نفسه سرعان ما أصبحت سلطة النقض الممنوحة "الخمسة الكبار" (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا وفرنسا والصين) كعب أخيل للهيئة[4]. ويزداد الأمر سوءا بسبب التنافس بين الشرق والغرب، في محاولة لتعزيز الأجندات الشيوعية والرأسمالية، وكما ورد في ديباجتها، تكمل الأمم المتحدة وظيفتها المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، مع تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الدول الأعضاء، وهو ما يمكن

[1] أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن: فشل مزمن وإصلاح ممكن، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2010، ص 23.
[2] أحمد سيف الدين، مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011، ص 21.
[3] أحمد عبد الظاهر، دور مجلس الأمن في النظام الجنائي الدولي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص 33.
[4] محمود إبراهيم، العولمة الاقتصادية والامن الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2022، ص 31.

القيام به من خلال تعزيز حقوق الإنسان، والسعي إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز التعاون التقني، وما إلى ذلك.

لا شك أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تنص على التمثيل المتساوي لجميع الدول الأعضاء وحقوق التصويت المتساوية، لكن مداولاتها وقراراتها تخضع لأعلى هيئة لصنع القرار في المنظمة، وهي مجلس الأمن.

المبحث الثاني: تكوين مجلس الأمن:

المطلب الاول:

مجلس الأمن هو أعلى جهاز لصنع القرار في الأمم المتحدة مثقل بأقصى مسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، على الرغم من أن العضوية الدائمة للمنظمة لم تتغير منذ إنشائها، فقد تم تطبيق الهيكل الحالي بعد تعديل الميثاق في عام 1965، وبذلك يصل عدد الأعضاء غير الدائمين إلى عشرة أعضاء والذي تم تنفيذه في 1 يناير 1996، ويخصص توزيع الأعضاء غير الدائمين مقعدين لدول أمريكا اللاتينية، وثلاثة مقاعد لأفريقيا، وثلاثة مقاعد للدول الأوروبية، ومقعدين لآسيا.

الآن لدى مجلس الأمن عضوية ثابتة من خمسة عشر منهم خمسة أعضاء دائمين (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا والصين وفرنسا) والعشرة الباقون أعضاء غير دائمين منتخبين لمدة عامين. كما هو منصوص عليه في المادة 23 (1) من ميثاق الأمم المتحدة، تنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن فيما يتعلق بمساهمة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين والنظر في التوزيع الجغرافي.[1]

ويضم مجلس الأمن خمسة عشر عضوا، ولكن هناك عدم إنصاف في توزيع السلطات وممارستها، مما يخضع مصلحة الأغلبية لسيطرة قلة قليلة. وكما هو منصوص عليه صراحة، فإن موافقة الأعضاء العشرة غير الدائمين مطلوبة في المسائل الإجرائية. وهذا يعني ضمنا أن جميع المسائل الأخرى، باستثناء المسائل الإجرائية، متروكة للأعضاء الدائمين "الخمسة الكبار"، الذين لهم حق النقض. ولم يؤد التعديل الذي أجري في عام 1965 إلا إلى توسيع عدد الأعضاء غير الدائمين، ولكنه لم يستطع توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن التي تتمتع بقدر كبير من السلطة أو إجراء تعديلات عليها، ودعا القرار الذي يتضمن التعديل إلى تخصيص المقاعد غير الدائمة العشرة حسب المناطق الجغرافية.

[1] كاظم حطيط، استعمال حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 2000، ص 21.

في الواقع لم يتم النظر في الدول الأفرو آسيوية للعضوية الدائمة في المجلس، على الرغم من وجود مصر وإثيوبيا وليبيريا وجنوب إفريقيا في تشكيل المنظمة في عام 1945 .[1]

المطلب الثاني:

ومن الواضح أن القوى المتحالفة استفادت من انتصارها في الحرب لإنشاء وتشكيل منظمة ذات وضع عالمي لصون السلم والأمن الدوليين، ولكن تعزيزا لمصالحها وخاضعة لإملاءاتها، ومن هنا جاءت هيكلة مجلس الأمن بطريقة تمنح الأعضاء الدائمين مزيدا من الصلاحيات لتقرير القضايا. هذا الدافع للأعضاء الدائمين هو الدقة المنصوص عليها في المادتين 108 و109 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تعطي الأعضاء الدائمين الحق في سحق أي جهد للقضاء على حق النقض (الأعضاء الدائمين) عن طريق التعديل الدستوري. وقد لا تكون هذه الهيمنة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن غير مرتبطة باعتماد الميزانية الأساسية للأمم المتحدة وميزانية حفظ السلام على الأنصبة المقررة التي تفرضها على البلدان الأعضاء، حيث يدفع الأعضاء غير الدائمين أنصبة مقررة أقل. مدفوعات الميزانية الطوعية "Targent" هي نفس الميزانية الأساسية، وبسبب مسؤوليتهم الخاصة (وامتيازهم الخاص، حق النقض)، يدفع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تقييما أعلى إلى حد ما لحفظ السلام، حيث تبلغ حصة الولايات المتحدة 31% [2]. ويمكن تفسير ذلك على أنه المزيد من المسؤولية، والمزيد من الامتيازات، والتي يمكن تفسيرها على أنها تؤثر على وضع المساواة في السيادة للدول الأعضاء.

المبحث الثالث: الإطار النظري:

استخدمنا في هذه الورقة البحثية نظرية سياسة القوة لشرح وتحليل أهمية القوة في النظام الدولي وكيف تسعى الدول للحصول عليها، حيث لا توجد سلطة سيادية واحدة مخولة بتنظيم تصرفات الدول وتقاعسها على الساحة الدولية. الداعية الرئيسي لهذه النظرية هو" هانز. ج. مورغنثاو". أحد الرجال الذين ارتبط اسمه في الغالب بالمدرسة الفكرية الواقعية في ق20 هو هانز مورغنثاو [3]، حيث يعتقد أن السلام والنظام في النظام الدولي يمكن تحقيقهما من خلال توازن القوى. وجادلوا بأنه ليس وجود القانون الدولي أو الأخلاق الدولية أو عملية التنظيم الدولي هو الذي يفسر الحفاظ على النظام والسلام الدوليين.[4]

[1] محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص 63.
[2] فؤاد البطاينة، مرجع سابق، ص 53.
[3] معمر فيصل خولي، مرجع سابق، ص 78.
[4] سهيل الفتلاوي، مرجع سابق، ص 91.

وفقا "لشومان" حيث تمتلك الدولة "قوة كافية" ويفتقر إليها الآخرون، فإنها بأقصى قدر من اليقين الرياضي، ستشرع في إخضاعهم لسلطتها الخاصة، فإن الأشكال هنا هو استخدام القوة، وفقط من قبل الدول القوية التي تحسب في النظام. أكد مورغنثاو كذلك أن توازن القوى هو عامل الاستقرار الحتمي والأساسي في مجتمع الدول ذات السيادة، فضلا عن كونه مبدأ اجتماعيا عاما تدين له جميع المجتمعات المكونة من عدد من الوحدات المستقلة باستقلالية وحداتها المكونة. بعد تحديد "القوة" كمحدد رئيسي في العلاقات الدولية، أدخلت قوة الحلفاء بند حق النقض في ميثاق الأمم المتحدة للسيطرة على أنشطة المنظمة. ولم يتم إخفاء موقف الأعضاء الدائمين هذا وحق النقض الذي يتمتع به مجلس الأمن، خاصة خلال الحرب الباردة، عندما مارسوا حق النقض لمنع انتخاب وإعادة انتخاب العديد من الأمناء العامين، الذين ينظر إليهم على أنهم من غير المحتمل أن يحموا مصالحهم أو ترشحهم كتلة معارضة، الإطار النظري هو دليل لهذا العمل ويوجه العلماء نحو المفاهيم المستخدمة في هذا البحث ويجعل من الممكن لنا أن نوضح بعض المفاهيم الأساسية. [1]

المطلب الاول: المفاهيم الأساسية:

1) **الأمم المتحدة:** هي منظمة دولية حكومية دولية أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية أساسا نتيجة لفشل عصبة الأمم في منع وقوع الحرب العالمية الثانية. الأمم المتحدة هي منظمة حكومية دولية تهدف إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتطوير العلاقات الودية بين الدول وتحقيق التعاون الدولي، وأن تكون مركزا لتنسيق أعمال الأمة .[2]

2) الهيمنة: هذه حالة في العلاقات الدولية حيث تمارس دولة أو مجموعة من الدول سلطة مهيمنة على الدول الأخرى، وتستخدمها للسيطرة على تصرفات الدول وتقاعسها في النظام الدولي. تفرض الدولة / الدول المهيمنة القواعد المعمول بها من خلال فرض المكافآت والعقاب.[3]

3) العضوية الدائمة في الأمم المتحدة: هؤلاء هم أعضاء مجلس الأمن الذين يتمتعون بحق النقض. الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن هم المملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا

[1] ليندا ميلفرن، مرجع سابق، ص 61.

[2] مجلس الأمن الدولي، https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/procedures-and-working-methods، تاريخ الاطلاع: 29-12-2023.

[3] مركز الفرات للدراسات، حضارة الدولة والنظرية السياسية، www.firatn.com/?p=3889، بتاريخ: 22-05-2023، تم الاطلاع عليه يوم: 30-12-2023.

وفرنسا والصين. ويمارس الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن حق النقض(الفيتو) بينما لا يتمتع الأعضاء العشرة غير الدائمين بهذا الحق.

4) مجلس الأمن: هو أعلى هيئة لصنع القرار في الأمم المتحدة (UN). وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تلتزم جميع الدول الأعضاء بالامتثال لقرارات مجلس الأمن بالإجماع.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة وأهداف الدراسة:

1. منهجية الدراسة

الدراسة هي في الأساس دراسة نوعية واستكشافية وعلى هذا النحو اعتمدت الدراسة على مصادر ثانوية للبيانات من المجلات والكتب ومنشورات المجلات، بالإضافة إلى المواد عبر الإنترنت، يتم استخدام محتويات هذه المواد لزيادة تعميق تحليل القضايا المثارة في هذه الدراسة.

يتم استخدام الطريقة النوعية هنا للسماح لنا (الباحثين) بالنظر في الأسئلة المحددة، بحيث يتضمن جمع وتحليل البيانات غير الرقمية (مثل النص والفيديو والصوت) لفهم المفاهيم أو الآراء أو التجارب.

2. أهداف الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على الهدفين التاليين:

1) محاولة فهم أسباب العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

2) محاولة دراسة الاتجاه المقلق للهيمنة والتوسع في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

المبحث الرابع: ممارسة "حق النقض" (حق الفيتو)

إن ممارسة حق النقض تعمل بطرق مختلفة، فمجلس الأمن يختار الأمين العام من خلال سلسلة من استطلاعات الرأي، ومع ذلك فإن تصويت عضو دائم ضد عضو ما "يحرم" المرشح من الأهلية وهذا يعادل حق النقض، وتتم الموافقة بالإجماع على التوصية الرسمية للأمين العام بالتزكية، أي استخدام حق النقض ضد أي قرار "موضوعي"،[1] بيد أن امتناع العضو الدائم عن التصويت أو غيابه لا يحول دون اعتماد مشروع القرار، لا تنطبق سلطة النقض هذه على حق النقض "الإجرائي" على النحو

[1] أحمد عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 66.

الذي يحدده العضو الدائم والذي يمكنه أيضا منع اختيار الأمين العام، على الرغم من أن حق النقض الرسمي غير ضروري لأن التصويت يتم خلف الأبواب المغلقة .[1]

إن ممارسة حق النقض من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (أعلى جهاز لصنع القرار) يميزهم ويميز مجلس الأمن عن غيرهم من أعضاء الأمم المتحدة وأجهزتها. تم تقديم حق النقض منذ بداية الأمم المتحدة من قبل قوات الحلفاء (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا) التي بدأت ودافعت عن تشكيلها (الأمم المتحدة). يشرح " **فيصل خولي**" أهمية مجلس الأمن وحق النقض للأعضاء الدائمين على النحو التالي: أدواره الحاسمة وسلطاته الهائلة، في الواقع تفسر سبب قيام القوى الحليفة الكبرى المنتصرة في عام 1945 برعاية إمبريالية وإصرار استباقي على أن يكونوا أعضاء دائمين فيه، إلى جانب الامتياز الخاص لحق النقض المرتبط به، وقد أيد السناتور الأمريكي "توم كورنالي" موقف الأعضاء الدائمين هذا عندما ذكر في إشارة إلى أولئك الذين يعارضون حق النقض أنه "يمكنهم العودة إلى ديارهم من سان فرانسيسكو إذا رغبوا في ذلك والإبلاغ عن أنهم هزموا حق النقض ولكن يمكنهم أيضا الإبلاغ عن أنهم قد وضعوا توم في الميثاق".[2] وعلى الرغم من أن الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن يحق لهم جميعا التصويت لكل منهم، فإن هذا لا ينطبق إلا على المسائل الإجرائية، حيث يسمح لأغلبية الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن بالغلبة.

يخول ميثاق الأمم المتحدة الأعضاء الدائمين سلطة استخدام حق النقض (الفيتو) في كل مسألة موضوعية، مما يعني أنه في كل مسألة حقيقية ومهمة، (بغض النظر عن المسائل الإجرائية)، يسود قرار الأعضاء الدائمين، بطريقة يجب على جميع الأعضاء الخمسة الدائمين دعم مسألة ما، حتى يتم توسيع نطاقها، وإلا فإن صوتا واحدا مخالفا من عضو دائم بشأن قضية موضوعية، يبطل العملية برمتها، وهكذا فإن لأعضاء مجلس الأمن مجتمعين سلطة عرقلة (منع) أي توصية موضوعية للجمعية العامة باستخدام حق النقض، في حين يمكن لأي من الأعضاء الخمسة الدائمين أن يعرقل أي قرار موضوعي لمجلس الأمن باستخدام حق النقض، وبالتالي لا يمكن لنظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة أن يعمل إلا إذا كان هناك اتفاق كامل بين الأعضاء[3]. وقد اجتذب بند حق النقض في مجلس الأمن انتقادات من الباحثين والدول الأعضاء على حد سواء، يتناقض حكم حق النقض مع بند المساواة في السيادة ولا يتوافق مع أخلاقيات الديمقراطية، التي يدافع عنها الغرب كأفضل شكل من أشكال الحكم. وعلى الرغم من تقديم

[1] أحمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 78.
[2] معمر فيصل خولي، مرجع سابق، ص 101.
[3] أحمد سيف الدين، مرجع سابق، ص 120.

العديد من الحجج العلمية إما لتوسيع الأعضاء الدائمين أو استبدالهم، فإن هذا الحكم غير ديمقراطي وينفي جوهر الديمقراطية. وقد أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك عن الدافع السري لحكم حق النقض عندما أكد أن مبدأ حق النقض قد أدرج فيه أساسا بسبب الولايات المتحدة، وفيما يتعلق بمجلس الأمن المقترح بأن "حكومتنا لن تبقى هناك يوما واحدا دون الاحتفاظ بحق النقض".

على الرغم من وجود دعوات مستمرة لإصلاح الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن وحق النقض، إلا أن الأعضاء الدائمين وأولئك الذين يؤيدون حق النقض قد استجابوا دائما للنقاش الساخن حول إصلاح مجلس الأمن، بالإشارة إلى قرار الأمم المتحدة 337، وكما يجادل " أحمد عبد الظاهر "، فإن حق النقض والتهديد باستخدامه الذي يمكن أن يشل قدرة مجلس الأمن على اتخاذ أي إجراء، يمكن التعامل معه من خلال استخدام قرار "الاتحاد من أجل السلام" لغرض الوفاء بواجب مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين عندما يفشل في أداء هذه الواجبات. [1]

ولا يعطي الحكم المتعلق بحق النقض مصداقية لمبادئ الديمقراطية، عندما تكون سلطة صنع القرار موزعة توزيعا غير متناسب وغير متساو؛ إنه يتناقض مع مبدأ المساواة في السيادة في ميثاق الأمم المتحدة، والذي يتوافق من الناحية المفاهيمية مع الأخلاق الديمقراطية. لماذا يعترف الميثاق بمبدأ قاعدة الأغلبية في المسائل الإجرائية بينما يرفض القيام بذلك في المسائل الموضوعية؟ هذا وحده هو مؤشر واضح على نية المواثيق لوضع "الخمسة الكبار" بشكل استراتيجي لصنع القرار في المنظمة، إن الهيكل ونمط التصويت في مجلس الأمن يجعلان بشكل صارخ مبادئ حكم الأغلبية والسيادة الشعبية والمساواة السياسية عاجزة، وبالتالي طمس أو تحييد حماسة الدول الأعضاء الأخرى، التي سجلت منذ فترة طويلة استياءها.

المطلب الأول: قضية التوسع والاتجاه المقلق للهيمنة:

تم تقديم العديد من الحجج والمواقف من قبل العلماء والدول الأعضاء في الأمم المتحدة في محاولة لتصحيح عدم المساواة والشذوذ فيما يتعلق بحقوق التصويت والعضوية الدائمة في مجلس الأمن، وبشكل صريح يتم تقديم هذه المقترحات من أجل هيكلة المنظمة الدولية بطريقة تعكس حقا التمثيل العادل لجميع الدول ذات السيادة في العالم، حيث يرى بعض الباحثين أنه يجب زيادة عدد الأعضاء الدائمين الموجودين حاليا في مجلس الأمن لاستيعاب سلطات جديدة أو إخلاء مقعدي فرنسا وبريطانيا لليابان أو ألمانيا أو الهند، بينما جادل آخرون بإتاحة مقعدي بريطانيا وفرنسا للتناوب بين الأعضاء، مثل الأعضاء

[1] أحمد عبد الظاهر، دور مجلس الأمن في النظام الجنائي الدولي، مرجع سابق، ص 86.

غير الدائمين، كما يؤكد " فؤاد البطاينة " أن المقاعد التي تشغلها حاليا فرنسا وبريطانيا يمكن أن تتناوب بين المرشحين المحتملين تماما مثل الأعضاء المؤقتين في المجلس، والفرق هو أن كل عضو من الأعضاء الدائمين "الدوارين" سيمارس حق النقض أثناء شغله لمقعده في المجلس، وبعد طرح هذه الأفكار "النبيلة" لإعادة هيكلة مجلس الأمن والتمثيل العادل، يبدو أن الأعضاء الدائمين الحاليين ليسوا مستعدين لأي تغيير في الهيكل الحالي، حيث تشتد الحجة المؤيدة لتوسيع مجلس الأمن أو تعديله، إذ تم تقديم الدعم لألمانيا واليابان لإشراكهما في مجلس الأمن، ربما بسبب قوتهما الاقتصادية وما يساهمان به في ميزانية الأمم المتحدة.[1]

نظرا لأن القوة الاقتصادية والمالية هي مؤشر على القدرة على المساهمة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، فغالبا ما يذكر أن العمالقة الاقتصاديين والقوى العظمى المالية مثل ألمانيا واليابان تستحق اهتماما كبيرا للحصول على مقاعد دائمة في مجلس الأمن. إذا كانت القوة الاقتصادية والمالية أوراق اعتماد ضرورية للمساهمة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وشرطا أساسيا للتأهل لمنصب العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فيجب التأكيد على مبدأ التوزيع الجغرافي العادل للمقاعد لاستيعاب الأعضاء المحتملين مثل مناطق أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا على التوالي، ويمكن أن يفسر من دراسة الحجج المختلفة فيما يتعلق بتوسيع أو استبدال الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أنّ أيا من الأعضاء الدائمين لن يكون مستعدا للتخلي عن منصبه لاستيعاب الأعضاء الدائمين المحتملين في المجلس، نظرا للأهمية التي يعلقونها على ممارسة "حق النقض" الواضح في استخدام حق النقض في الماضي حيث استخدمت الكتلتان الشرقية والغربية، لمنع المرشحين المتعارضين المتصورين لمنصب الأمين العام، في عام 1953 استخدم الاتحاد السوفيتي حق النقض ضد انتخاب السيد "ليستر" شخص من كندا الذي كان برعاية الكومنولث وأوروبا الغربية، وكان الاتحاد السوفيتي واثقا من أن السيد "بيرسون سيعزز" دائما مسار الكتلة الغربية،[2] ونتيجة لذلك وافق مجلس الأمن بالإجماع على مرشح مؤلف، هو السيد "داغ همرشولد"، الذي كان وزيرا للخارجية السويدية، في نوفمبر 1996 استخدمت الولايات المتحدة أيضا حق النقض ضد إعادة انتخاب "بطرس بطرس غالي" لولاية ثانية لمعارضته مصلحة الولايات المتحدة، على الرغم من أن الولايات المتحدة تدعي أن ذلك كان بسبب فشل "غالي" في التأثير على الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها في المنظمة، وحتى عام 2012 تم استخدام حق النقض (الفيتو) 269 منذ إنشاء مجلس الأمن في هذه الفترة، واستخدمت الصين حق النقض 9 مرات، وفرنسا 18 مرة،

[1] فؤاد البطاينة، الأمم المتحدة: منظمة تبقى ونظام يرحل، ص 110.

[2] ليندا ميلفرن، الأمم المتحدة، ص 87.

وروسيا 128، والمملكة المتحدة 32 مرة، والولايات المتحدة 89 مرة، تقريبا كان ثلثا الفيتو الروسي في السنوات العشر الأولى من وجود مجلس الأمن .[1]

بعد استبعاد بديل محتمل لبريطانيا وفرنسا، يمكن تحقيق خيار التوسع المحتمل لمجلس الأمن إذا تم اتباعه باستمرار بإجماع من المناطق أو مراكز القوى التي تحرض على العضوية الدائمة في مجلس الأمن وأيضا إذا تم ممارسة ضغط متجدد على الخمسة الكبار من الجمعية العامة بطريقة احتجاجية.

كانت هناك انتقادات بأن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وجميعهم قوى نووية، قد أنشأوا ناديا نوويا حصريا سلطاته غير خاضعة للرقابة على عكس الجمعية العامة، لا يتمتع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتمثيل دولي حقيقي، وقد أدى ذلك إلى اتهام مجلس الأمن الدولي بمعالجة المصالح الاستراتيجية والدوافع السياسية للأعضاء الدائمين فقط، وخاصة في التدخل الإنساني على سبيل المثال، حماية الكويتيين الأغنياء بالنفط في عام 1991 ولكن حماية رواندا الفقيرة بالموارد بشكل صحيح في عام 1997، نشير في هذا الصدد إلى امتناع الولايات المتحدة الأمريكية على اصدار قرار يدين الأعمال الوحشية التي يقوم بها الكيان الصهيوني ضد شعب غزة، حيث قامت و م أ باستخدام حق الفيتو من أجل إسقاط هذا القرار. [2]

ومن ثم، فإن الانتقادات الرئيسية لمجلس الأمن الدولي هي:

1) وجود دول تتمتع بحق النقض في المجلس يجعل من الصعب إصدار القرارات، في عام 2017 لم يتمكن مجلس الأمن من تمرير قرار للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا لأن روسيا استخدمت حق النقض (الفيتو)، كما أعرب ممثل "ليختنشتاين" عن رفضه لعدم قدرة مجلس الأمن على إصدار قرار لقمع الصراع في حلب بسوريا.

2) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليس شاملا جغرافيا، على سبيل المثال لا ينتمي أي من الأعضاء الدائمين ال 5 (الذين يتمتعون بحق النقض) إلى قارة أمريكا الجنوبية أو إفريقيا.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة:

لوحظ في الدراسة أن القوى المتحالفة استفادت من انتصارها في الحرب العالمية الثانية لتؤسس لنفسها منظمة عالمية من شأنها أن تعزز مصالحها في السياسة العالمية، إن تحقيق تطلعات الدول الأعضاء محبط، ومن ثم أعربت البلدان الأعضاء باستمرار عن استيائها فيما يتعلق بممارسة حق النقض

[1] أحمد عبد الظاهر، دور مجلس الأمن في النظام الجنائي الدولي، ص 99.

[2] محمد عزيز شكري، الأمم المتحدة لماذا ؟.. وإلى أين ؟، مرجع سابق، ص 123.

والاختلال الهيكلي للمنظمة العالمية، ولم تسفر الإثارة على إدراج أعضاء دائمين جدد عن النتيجة المتوقعة بسبب عدم وجود إجماع في المطالبة بالمقاعد الدائمة، ويمكن أن يكون الطلب على المقاعد الدائمة في أفريقيا ومراكز القوى الأخرى مثمرا إذا كان التركيز على توسيع المجلس، بدلا من استبدال بريطانيا وفرنسا، ومن نتائج هذه الدراسة أيضا أن المنظمة العالمية تستخدم كعباءة على جدول الأعمال العالمي للمبادئ الديمقراطية.

الخاتمة:

وقد جذبت العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وممارسة حق النقض انتقادات مستمرة من الدول الأعضاء والمراقبين، ولكن الهيكل الحالي الذي بقي منذ تشكيل الهيئة في عام 1945 لم يتغير بعدما كان جوهر الحجة هو التوسع المحتمل لمجلس الأعضاء الدائمين أو استبدال بريطانيا وفرنسا بمراكز قوة محتملة أخرى، لكنه لحد اللحظة لم يتوصل إلى أي إجماع، وكما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة، فإن محاولة استبدال أي من الدول الخمس الكبرى ستكون ممارسة عبثية، لأن القوى المتحالفة منحت نفسها عمدا حق النقض للسيطرة على المنظمة العالمية، وإذا كان لا بد من تحقيق أي إعادة هيكلة ذات مغزى، يجب أن يكون التركيز على توسيع مجلس الأمن ليشمل الأعضاء الدائمين المحتملين وضمان الإنصاف في ممارسة السلطة في المجلس.

التوصيات:

وبعد أن أبرزت الورقة نتائج هذه الدراسة، فإنها تود أن تقدم التوصيات التالية:

1) على الرغم من أن القوى المتحالفة استفادت من انتصارها في الحرب لتشكيل منظمة عالمية يمكن أن تخضع لسيطرتها، يجب أن يتنازلوا لضمان إعادة هيكلة مجلس الأمن إذا كانت الديمقراطية ومبادئ المساواة في السيادة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة تعني أي شيء بالنسبة لهم، وذلك لتجنب انهيار محتمل للأمم المتحدة مثل عصبة الأمم.

2) يوصى في هذه الورقة بأن يؤدي الضغط الجماعي المستمر على "الخمسة الكبار" من الدول الأعضاء في شكل احتجاج في الجمعية العامة إلى بعض النتائج.

3) يجب فرض سعي الدول الأعضاء للحصول على مقعد في مجلس الأمن بالإجماع من المناطق أو القارات التي تأتي منها، وإلا فإن المطالب المتعددة لن ترقى إلا إلى تكرار المحاولات الفاشلة في الماضي.

4) يجب تضييق المطالبة بمقاعد العضوية الدائمة في مجلس الأمن والاقتراحات المقدمة حتى الآن إلى الخيار الممكن لتوسيع المجلس لاستيعاب الأعضاء المحتملين، بدلا من المطالبة باستبدال بريطانيا وفرنسا، الذين يبدو أنهم غير مستعدين للتنازل عن موقفهم في المجلس.

المراجع:

أولاً: الكتب:

1. أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن: فشل مزمن وإصلاح ممكن، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2010.
2. أحمد سيف الدين، مجلس الأمن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011.
3. أحمد عبد الظاهر، دور مجلس الأمن في النظام الجنائي الدولي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.
4. سهيل الفتلاوي، الأمم المتحدة (أهداف الأمم المتحدة ومبادئها) – الجزء الأول، سلسلة موسوعة المنظمات الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
5. **فؤاد البطاينة**، الأمم المتحدة: منظمة تبقى ونظام يرحل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2003.
6. كاظم حطيط، إستعمال حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 2000.
7. ليندا ميلفرن، الأمم المتحدة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2006.
8. محمد عزيز شكري، الأمم المتحدة لماذا ؟.. وإلى أين ؟، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2007.
9. محمود إبراهيم، العولمة الاقتصادية والامن الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2022.
10. معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، دار التنوير، القاهرة، 2022.

ثانيا: المواقع الالكترونية:

1. مجلس الأمن الدولي، https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/procedures-and-working-methods، تاريخ الاطلاع: 29-12-2023.

مركز الفرات للدراسات، حضارة الدولة والنظرية السياسية، www.firatn.com/?p=3889، بتاريخ: 22-05-2023، تم الاطلاع عليه يوم: 30-12-2023.